

منهج ابن السراج الصرفي في كتابه (الموجز في النحو)

م. د. رجاء خلف عواد التكريتي

جامعة بغداد / كلية الآداب

المقدمة :

أحمد الله حمداً هو أهله ، وأشكر له شكراً لا يفیه قدره ، وأصلي وأسلم على خير خلقه ،
نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن اهتدى بهديه ، وسار على نهجه . وبعد :

فلا يخفى على المشتغلين بعلم العربية والمهتمين بدراساتها أو تدريسها ما لابن السراج
النحويّ (- 316 هـ) من مكانة عالية بين علماء العربية ، كما لا يخفى عليهم ما لكتبه من أهمية
فائقة في إثراء المكتبة العربية بكل ما هو قيم وثمان من جواهر اللغة والنحو والصرف... الخ.

ومن بين تلك الكتب القيمة اخترت كتابه (الموجز في النحو) ليكون مدار بحثي الموسوم
بـ (منهج ابن السراج الصرفي في كتابه الموجز في النحو) . ولكن لماذا (الموجز) دون سواه من
كتب هذا العالم الجليل ؟ وجوابي عن هذا السؤال في شقين هما : المؤلف والمؤلف.

أما المؤلف فابن السراج الذي اشتهر بالنحو حتى لُقّب بالنحويّ ، غير أنه ظهر في
(الموجز) صرفياً من الطراز الأول ، والمطلع على قسم التصريف في كتابه هذا سيؤكد ما ذهب
إليه ، لذا ارتأيت بحث منهجه الصرفي لأظهر أن براعته في (الصرف) ليست بأقلّ - إن لم تكن
أكثر - من براعته في (النحو) ، هذا عن المؤلف .

أما المؤلف فهو (الموجز في النحو) ، وهو من كتب المختصرات ذوات الصبغة التعليمية ،
ولأنه مختصر موجز فإنه يتناسب وبحثي المصغّر الموجز ، ولأن ابن السراج برز فيه عالماً
صرفياً ممتازاً فإنه يرضي ولعي بعلم الصرف ، ورغبتني - الدائمة - في البحث فيه . ولأنه كتاب
نادر وغير متوافر - إلا قليلاً - فإنه يطمئنني إلى جدّة بحثي وعدم سبقي إليه من باحثين آخرين .
وندره (الموجز) شكلت عائقاً كبيراً في طريق بحثي لك اكن أتوقعه ، فقد كنت اطلعت على

الكتاب مذ سنوات في مكتبة صديقة لي ، لكن السبل تقطعت بيننا ،

لذا رحّلتُ أبحث عنه في المكتبات العامة والخاصة وفي معارض الكتب وأسواقها دون جدوى ،
حتى انقضت سنة وأنا في بحث دائب ولولا يد المساعدة التي امتدت لي من أستاذي الدكتور نهاد

منهج ابن السراج الصرفي في كتابه (الموجز في النحو)

حسوبي لما حصلتُ على الكتاب ، ولما كان هذا البحث الذي قسّمته على موضوعات سبقها (التمهيد) ، وتلتها (الخاتمة ونتائج البحث) .

أما التمهيد فشمّل الآتي :

1. نبذة مختصرة من حياة ابن السراج : تناولتُ فيها أهم مراحل حياته ، وأبرز شيوخه وتلاميذه ، وما ألفه من كتب في علوم العربية وغيرها .

2. مالم يجعله ابن السراج من التصريف وهو منه : عرضتُ فيه الموضوعات الصرفية التي تناولها ابن السراج مع ما تناول من موضوعات نحوية - في القسم الخاص بالنحو من كتابه (الموجز) - ولم يعدّها من التصريف ، كان أهمها : جمع التكسير والتّصغير والتّسبب. ثم أشرتُ في هوامش بحثي إلى الموضوعات الأخرى ، كالوقف والمصادر وما اشتق منها والإمالة ... وغيرها.

وأما موضوعات البحث فشملت الموضوعات التي جعلها ابن السراج من التصريف ، مصرحاً بذلك ، وهي :

1. الزيادة.
2. الإبدال.
3. الحذف.
4. التحويل والنقل .
5. الإدغام .

وقد وضحت - بشيء من التفصيل - منهج ابن السراج في تناول كل موضوع منها على حدة.

ثم ختمت البحث بخاتمة ضمنيتها أهم ما توصلت إليه من نتائج . أعقبته بثبت مصادر البحث ومراجعته . وكان أهمها : كتاب (الموجز في النحو) مدار بحثنا ، فضلاً عن مجموعة من كتب : النحو والصرف والتراجم والمعاجم ... وغيرها .

هذ وأرجو أن أوفق في عرض الموضوع ، وأن أعطيه ما يستحقه من البحث والدراسة والتمحيص .

ولا يفوتني أن أسجل خالص شكري وعظيم امتناني لكل من ساعدني في انجاز بحثي هذا ، أو أسدى إليّ صنيعاً فيه ، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور نهاد حسوبي الذي فتح لي أبواب مكتبته العامرة ، وكان لي نعم الموجّه والمعلم العالم .

داعية المولى (عز وجل) أن ينفع بحثي هذا دارسي لغتنا الخالدة والباحثين فيها ، من طلبه العلم وشيوخه.

إنه على كل شيء قدير وبالإجابة لجدير

التمهيد :

1 (نبذة مختصرة من حياة ابن السراج (1) :

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج النحويّ البغداديّ ، ولم تذكر أكثر المراجع موضع ولادته ، غير أن محقق كتابه (الموجز في النحو) رجح أن تكون ولادته في بغداد وأنه قضى فيها حياته⁽²⁾.

وليس موضوع ولادته هو مالم يذكره المؤرخون حسب بل ان تأريخها ظل مجهولاً كذلك ، وإن كان محقق (الموجز) رجح " أن يكون مولده بين سنة 260 وسنة 265هـ"⁽³⁾. وهم وإن اختلفوا في سنة ولادته ومكانها ، غير أنهم اتفقوا في أن وفاته كانت في شهر ذي الحجة سنة 316هـ.

أما حياته الخاصة فلم تذكر المراجع شيئاً مهماً عنها أو عن أسرته ، وكل ما تناقلته عنها أنه كان يعشق جارية من القيان وكان له ولد منها ، وأنه كان رقيق القلب عطوف.

وأما عن شيوخه فقد أجمعت المراجع على شخصية واحدة هي : المبرّد (-285هـ) رأس المدرسة البصرية في النحو ، في القرن الثالث الهجري ، فقد صحبه ابن السراج وأخذ عنه العلم والأدب وقرأ عليه كتاب سيبويه وقد رأى المبرّد فيه النباهة والذكاء والفتنة فقرّبه إليه وأدناه منه وكان يجتمع معه في الخلوات والدعوات ويأنس به .

وبعد موت المبرّد آلت رئاسة المدرسة البصرية الى الزجاج (-311هـ) ولم تذكر المراجع أنه أخذ عن الزجاج ، ما خلا ذكرها لمسألة خطأ ابن السراج بحضرة الزجاج بعد موت المبرّد⁽⁴⁾ ، كما أن ابن جنّي (-392هـ) أورد بعض المسائل التي كانت موضوع خلاف فيما بينهما⁽⁵⁾ . وعلى الرغم من ذلك فإن ابن السراج كان استاذاً يُرحل إليه ويؤخذ عنه في حياة الزجاج ، وهذا ما جعل بعض المراجع تقول : " وإليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرّد"⁽⁶⁾ ولكن الرياسة الحقيقية لم تُلق إليه مقاليدها إلا بعد وفاة الزجاج⁽⁷⁾ . أما تلاميذ ابن السراج فكان أبرزهم⁽⁸⁾ :

أبو القاسم الزجاجي (-337هـ) ، وأبو علي القالي (-356هـ) ، وأبو سعيد السيرافي (-368هـ) ، وأبو القاسم الأمدي (-371هـ) ، وأبو علي الفارسي (-377هـ) ، وأبو الحسن الرماني (-384هـ) .

وأما مؤلفاته فهي كثيرة ، نذكر منها (9) :

احتجاج القراء ، والاشتقاق ، والأصول ، و جمل الأصول ، والخط ، وشرح كتاب سيبويه ،
والشكل والنقط ، والشعر والشعراء ، والعروض ، والموجز .

وهذا الأخير هو ما اخترناه لنبحث فيه ولنعرف من خلاله المنهج الصرفي لمؤلفه ابن السراج .

2) ما لم يجعله ابن السراج من التصريف وهو منه :

هناك موضوعات وأبواب صرفية عدة شرحها ابن السراج في موجزه وفصل فيها القول من
غير أن يعدها من التصريف ، وهي موضوعات غاية في الأهمية لذا رأينا أن نوضحها هنا. بإيجاز
واختصار. لنغطي جميع الموضوعات والأبواب الصرفية التي وردت في (الموجز) .

وأهم تلك الأبواب (مرتبة بحسب ورودها في الموجز) :

جمع التكسير (10) ، والتصغير (11) ، والنسب (12) ، ... وغيرها (13).

1) جمع التكسير :

جمع التكسير من أبواب علم الصرف الواسعة التي تناولها علماء العربية بالشرح والتفصيل
، قديماً وحديثاً ، إذ قلما تجد كتاباً صرفياً يخلو من هذا الموضوع (14) . غير أن ابن السراج لم
يعده من التصريف بل تناوله مع ما تناول من موضوعات نحوية ابتدأ بها كتابه (الموجز) الذي
ختمه بالموضوعات الصرفية (موضوع بحثنا هذا) .

أما منهجه في عرض موضوع (جمع التكسير) فنلخصه بالآتي :

بدأ ابن السراج بحدّ جمع التكسير من خلال بيان السبب الذي من أجله سمي بهذا الاسم ،
حيث قال : " هذا الجمع سمي مكسراً لأن بناء الاسم الواحد يُغَيَّر فيه " (15) ، ثم بيّن أنه يأتي للقلّة
وللكثرة ، من غير أن يذكر مصطلح (جمع القلّة) أو (جمع الكثرة) ، ثم ذكر . بأسلوب سلس
واضح . نوعاً ثالثاً لجمع التكسير هو : (اسم الجمع) وهذا مما لا يقاس عليه ، حيث قال : " وأبنية
هذه الجموع تجيء على ثلاثة أضرب : منها ما بُني للأقل من العدد وهو العشرة فما دونها ،
ومنها ما بُني للأكثر وهو ما جاوز العشرة ، ومنها ما كان اسماً للجمع لا يُقاس عليه " (16).

ثم شرع ابن السراج بشرح هذا الموضوع وبيان أبنيته وإيراد الأمثلة المناسبة لكل بناء ، غير أنه لم
يسلك سبيل الصيغ والأوزان . كما هو معروف في شرح هذا

الموضوع . بل قسّمه بحسب نوع الاسم المجموع . إن كان ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً . والقياس في
جمع كل نوع منها ، حيث قال : " والأسماء المجموعة على ضربين : ثلاثي ورباعي ، وأما ذوات
الخمس فلا تُجمع ، فإن استُكْرِهوا على ذلك حذفوا من الخمسة حرفاً " (17).

وبعد أن ذكر أضرب الأسماء المجموعة ، عقد باباً لكل ضرب منها ، فبدأ بـ (باب جمع الثلاثي) (18) ، وثنى بـ (باب جمع الثلاثي الذي فيه هاء التانيث) (19) ، ثم (باب تفسير ما عدّة حروفه بالزيادة ، أربعة أحرف) (20) ، ليذكر بعده باباً آخر هو (باب ما كان من هذه الأربعة مؤنثاً) (21) ، أعقبه (باب ما كان من الأسماء على أربعة أحرف) (22) . ولم يعقد باباً للخماسي لأنه . عنده . لا يجوز تكسيه ، فإن جُمع هذا الجمع . كراهةً . حُذف منه حرفاً ، ليضارع الرباعي ، ثم يُجمع بعدها ، ومن أمثلة ذلك جمع : سَفَرَجَل على سَفَارِج ، وَقَلْنَسُوة على قَلَانِس ... وغيرها (23) . ولم يفت ابن السراج (ذكر تكسير الصفة) (24) ، ليعقد أبواباً عدة تدور . كلها . في شرح وتوضيح أبنية تكسير الصفات (25) . وكان ينتقل من باب إلى باب بإسلوب موجز مختصر لا يخلو . ألبتة . من اليسر والوضوح . وهو في أبواب جمع التكسير كلها ، كان يخلط أبنية جمع القلّة بأبنية جمع الكثرة من غير أن تفوته الإشارة الى ما كان منها لأقل العدد (26) ، وما كان منها للكثير (27) . مكتفياً بتلك الإشارة عن ذكر مصطلح (جمع القلّة) أو مصطلح (جمع الكثرة) ، كما ذكرنا آنفاً .

(2) التّصغير :

عرض ابن السراج موضوع التصغير بشيء من الاختصار ، وهذا ديدن كتب المختصرات التي يُعدّ (الموجز) واحداً منها ، فهو . أي ابن السراج . لم يذكر حدّ التصغير (28) ، كما لم يذكر صيغه أو أوزانه ، بل اكتفى بذكر أمثلة تمكن الدارس من استنباط تلك الصيغ ، حيث قال : " جميع التصغير يجيء على ثلاثة أمثلة ، على تصغير : فُلَسٍ و دِرْهَمٍ و دِينَارٍ ، تقول : فُلَيْسٌ و دُرَيْهْمٌ و دُنَيْنِيرٌ " (29) ، فصيغ التصغير . إذن . هي (30) : فُعَيْلٌ ، و فُعَيْعِلٌ ، و فُعَيْعِيلٌ . ثم شرع بذكر الأسماء التي تُصَغَّرُ ، فالتصغير عنده " إنما يكون في الثلاثي وفي ما كان عدده أربعة أحرف بزيادة أو غير زيادة . فإن تجاوز العدد ذلك حُذف حتى يُردَّ إلى هذا العدد " (31) . وقسم الأسماء التي يمكن تصغيرها " ثلاثة أقسام : اسم لا زيادة فيه ولا نقص ، واسم فيه زيادة ، واسم منقوص " (32) .

ليوجز القول . بعدها . في كل قسم من تلك الأقسام من غير أن يفوته ذكر الأمثلة المناسبة التي تمكّن الدارس من فهم الموضوع واستيعابه بيسر وسهولة .

ثم عقد ابن السراج باباً في تصغير المركب المزجي أطلق عليه : (باب تحقير كل اسم كان من شيئين) (33) ، ليختم موضوع التصغير بباب (الترخيم في التصغير) (34) ، وهو الباب الوحيد الي ذكر فيه . صراحة . صيغتين من صيغ التصغير الثلاثة ، هما (35) : (فُعَيْلٌ) و (فُعَيْعِلٌ) .

(3) النّسب :

الموضوع الآخر من موضوعات علم الصرف . مما لم يعدّه ابن السراج من التصريف .
هو : (النسب) ، وعرفه بقوله : " كل ما نسبته الى اسم زدت في آخره يائين ، الأولى منهما ساكنة
مدغمة " (36) . أي أن النسب هو : إضافة ياء مشددة إلى آخر الاسم مكسور ما قبلها(37) .

أما الاسم المنسوب فهو : " الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة
اليه كما الحقت التاء علامة للتأنيث . نحو بصريّ وهاشميّ " (38) . أو هو : الاسم " الملحق آخره
ياء مشددة ليبدل على نسبته إلى المُجرّد عنها " (39) . فالاسم بالياء هو المنسوب ، والمجرد عن الياء
هو المنسوب إليه (40) . وهذا . أي الاسم المنسوب إليه . قسمه ابن السراج خمسة أقسام ، حيث
قال : " وهذه الأسماء تنقسم في النسب على خمسة أقسام : اسم نُسب إليه فلم بناؤه ولم يُغَيَّر ،
واسم غُيِّر في بنائه حركة فجعل المكسور مفتوحاً ، واسم قُلب الحرف الذي قبل
يائي النسب وأبدل ، واسم حُذف منه ، واسم محذوف قبل النسب فمنها ما يُرد إلى أصله ومنها ما
يُترك على حذفه " (41) . وبعد أن ذكر أقسام الاسم المنسوب إليه ، فصل ابن السراج القول في كل
قسم منها ، ضارباً الأمثلة المناسبة التي تؤكد ما ذكره من ضوابط وأقيسة سار عليها العرب عند
النسب إلى أي قسم من أقسام الأسماء التي ذكرها آنفاً(42) .

ليختم هذا الموضوع بالتوبيه إلى " أنه قد يجيء كثيراً في النسب أشياء على غير القياس
تؤخذ سماعاً ولا يُقاس عليها " (43) . من غير أن يذكر أي مثال من أمثلة هذه الأسماء ، أو كما
سمّاها هو : (الأشياء) (44) .

التصريف عند ابن السراج :

توطئة:

ذكر ابن السراج التصريف في القسم الأخير من كتابه الموجز(45) ، وهو منهج سار عليه
النحويون ممن سبقوه ، وعلى رأسهم شيخهم سيبويه (-180هـ) ، الذي ابتداءً كتابه بالنحو ، وختمه
بالصرف ، ثم إنه استهل بباب الكلام وأقسامه وانتهى بباب الإدغام(46) . وهو النهج نفسه الذي سار
عليه ابن السراج ، مما يؤكد " لنا أن ابن السراج لم يهدف من وراء موجزه أن يأتي بجديد ، بل اكتفى
بتتبع سيبويه فاستقى من كتابه مادته الأساسية ، وجلّ شواهد الشعرية ، واقتبس أمثلته وتعابيره " (47)
غير انه - وعلى الرغم من إجادته للنحو ، وبراعته فيه - قد " تجلّى في الموجز إماماً صرفياً
ممتازاً " (48) . وهذا مادفنا للبحث في منهجه الصرفي ، في مصنفه ذلك ، أي (الموجز في النحو) الذي
ختمه بذكر التصريف ، وأقسامه عنده ، حيث قال : " وهو ينقسم أقساماً خمسة : زيادة ، وإبدال وحذف
وتغيّر بحركة وسكون ، وإدغام ، ولإدغام فصل يفرد به " . (49)

منهج ابن السراج الصرفي في كتابه (الموجز في النحو)

أي أن التصريف عنده لا يعدو تلك الأقسام الخمسة، وهي: (الزيادة) ، و(الإبدال) و(الحذف) و(التغير بحركة وسكون) و(الإدغام). ويمكننا القول: إن أبواب الصرف عند ابن السراج ثلاثة فقط هي: (الزيادة)، و(الإعلال والإبدال) ، و(الإدغام).

وسنعرض كل باب منها على حدة ،مبينين موقف ابن السراج من تلك الأبواب الصرفية المهمة ، والمنهج الذي انتهجه في شرحها وتوضيحها في كتابه المختصر المهدّب ،الذي تغلب عليه الصبغة التعليمية لأن مؤلّفه قد أملاه على تلاميذه مجلساً مجلساً⁽⁵⁰⁾، فهو - إذن - كتاب وُضع للدراسين لا للمتخصصين ، لذا جاء أسلوبه سلساً واضحاً يسيراً ،بعيداً عن التعقيد والإبهام والغموض . وهذا ماسنوضحه - بشيء من التفصيل- في صفحات بحثنا اللاحقة ، مرتبين الأبواب الصرفية - الخمسة- بحسب ورودها في (الموجز) ، وعلى النحو الآتي:

1. الزيادة⁽⁵¹⁾ :

ابتدأ ابن السراج عرضه موضوع (الزيادة) بتقسيمها على ثلاثة أضرب ، هي⁽⁵²⁾:

1- زيادة لمعنى ،نحو : ألف (فاعل)،إذا قلت : (ضارب وعالم) ،ونحو حروف المضارعة في الفعل.

2- زيادة لإلحاق بناء ببناء، نحو : الواو في (كُوثِرَ) ألحق ببناء (جَعْفَرَ).

3- زيادة بناء فقط لايراد به شيء مما تقدم ،نحو :ألف (حمار ورسالة)،و واو (عجوز) ،وياء (صحيفة).

ثم ذكر (حروف الزيادة)،وقال : إن " الحروف التي تزداد عشرة :الهمزة والألف والياء والواو والهاء والميم والنون والتاء والسين واللام"⁽⁵³⁾،وجُمعت كلها بألفاظ وتراكيب ،منها : "اليوم تنساه"⁽⁵⁴⁾ ،وهويت السّمان ،وسألتمونيها ،والتمسن هواي... وغيرها.⁽⁵⁵⁾ حتى عُدت معرفتها - أي الحروف الزائدة- أول علم التصريف⁽⁵⁶⁾.

أما ابن السراج فلم يكتف بمعرفتها ، بل شرع بذكرها حرفاً حرفاً ،وبيان ضوابط زيادة كل حرف منها ،والاحتجاج بأمثلة وافية واضحة كلما دعت الحاجة لذلك ،وعلى النحو الآتي⁽⁵⁷⁾.

1- **الهمزة**: تُزداد للوصل في مثل :ابن واضربُ ،وهي إذا ألحقت رابعة من أول الحرف فصاعداً فهي زائدة .والهمزة لاتزداد إلا في أول الكلمة.

2- **الألف** : لاتُزداد أولاً ولايمكن ذلك ،بل تُزداد ثانية وثالثة ورابعة وخامسة ،ولاتلحق رابعة فصاعداً إلاّ المزيدة . والألف تُعدّ زائدة دائماً إلاّ إذا ثبت أنها منقلبة عن أصل ،أو إذا كانت في كلمة

- ثلاثية ، لأن أقل الأصول ثلاثة أحرف . أما إذا جاءت -أي الألف- رابعة وأول الكلمة الهمزة أو الميم فهي أصل في تلك الكلمة ، نحو : أفعى و موسى .
- 3- الياء : تُزاد أولاً وثانية وثالثة - في مواضع الألف - وتزاد رابعة وخامسة . والياء أخت الألف ، فإذا جاءت في كلمة تذهب فيما اشتمت منه فهي زائدة .
- 4- الواو : تُزاد ثانية وثالثة ورابعة وخامسة ، ولا تُزاد أولاً . وهي كليا إذا ألحقت بنات الثلاثة بنات الأربعة والأربعة بالخمسة ، فأنها - كاليا - تُعد زائدة إذا حُذفت فيما يشتقون منه تلك الأسماء والأفعال .
- 5- الهاء : تُزاد لِثَبِينٍ بها الحركة⁽⁵⁸⁾ ، وبعد ألف التُّدْبَةِ والنداء ، نحو : واغلاماه وياغلاماه .
- 6- الميم : تُزاد أولاً ، وتكثر أولاً ككثرة الهمزة أولاً . فإذا جاءت ليس في أول الكلمة فإنها لاتزاد لقلتها ، نحو قولهم : زُرُقُم ، يريدون به : الأرزق .
- 7- النون : تُزاد أولاً في نَفْعَلٍ وثانية في عَسَلٍ⁽⁵⁹⁾ وثالثة في قَلَسُوَةٍ ورابعة في رَعَشَنٍ⁽⁶⁰⁾ وعِرْضَنَةٍ⁽⁶¹⁾ وخامسة في فَعْلانٍ وسادسة في زَعْفَرانٍ ونحوه ، وفيما لا ينصرف من الأسماء ، وفي الفعل الذي تدخله النون الخفيفة والثقيلة ، وفي تَفْعَلِينَ وَفَعْلانٍ وَفَعْلانٍ ، وفي تثنية الأسماء وجمعها ، وتكثر في فَعْلانٍ وَفَعْلانٍ في الجمع ، وتكثر في فَعْلانٍ مصدرًا ، وَفَعْلانٍ فَعْلَى . وهي زائدة - حتماً - إذا كانت ثالثة ساكنة في مثل : عَقَقَلٍ⁽⁶²⁾ وَجَحَقَقَلٍ⁽⁶³⁾ ، وفي مثل : جميع ما كان على خمسة أحرف نحو : حَبَبَطَى⁽⁶⁴⁾ وَقَلَسُوَةٍ .
- 8- التاء : يؤنث بها الجماعة والواحد نحو : رَحْمَةٌ وبنات وأخت . وتلحق رابعة في سَنَبَتَةٍ⁽⁶⁵⁾ وخامسة في عَفْرِيتٍ وسادسة في عَنكَبُوتٍ ، وأولى في تَفْعَلُ ، وفي الاسم نحو : تَجَقَّافٍ⁽⁶⁶⁾ وَتَنْضُبٍ⁽⁶⁷⁾ وَجَبْرُوتٍ وَمَلَكُوتٍ .
- وكثر زيادتها في الأسماء المؤنثة إذا جَمَعَت ، وفي الواحدة التي التاء فيها بدل من الهاء في حال الوقف .
- وكثر زيادتها - كذلك - في : افْتَعَلَ واسْتَفْعَلَ وتَفَاعَلَ وتَفَوَّعَلَ وتَفَعَّوَلَ وتَفَعَّلَ ، وكثر أيضاً في تَفَعَّلَ مصدرًا وفي تَفَعَّلَ .
- 9- السين : تُزاد في اسْتَفْعَلَ .
- 10- اللام : تُزاد في (ذلك) وفي عَبْدَل .

وختم ابن السراج باب (الزيادة) بالقول: إن الزيادة من غير حروف الزيادة تكون بتكرار الحرف إذا جاوز الثلاثة نحو: قَزَدَد (68) وَمَهَّدَد (69) و رِمَدِد (70) و خِدَب (71) و سُلَم و بُهْلُول (72) و صَمَحَمَح (73) و بَرَهْرَهَة (74) ... الخ (75).

(2) الإبدال :

عرض ابن السراج (الإبدال) بمعناه الواسع ، وهو " أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل" (76) ، وهذا جعله يخلط بين الإبدال الصرفي (الذي يحدث في صيغة أَفْتَعَلَ) والإعلال (الذي يحدث في أحرف العلة) والإبدال اللغوي (الذي يحدث في لغات القبائل) .

أما خلطه بين الإبدال والإعلال فسيببه . فيما أرى . أن الإعلال (والإعلال بالقلب خاصة) هو إبدال أيضاً ، لكنه إبدال " خاص بأحرف العلة ، فيقلب أحدهما الى الآخر " (77) ، في حين أن الإبدال . بمعناه الواسع . يكون في الحروف الصحيحة وفي أحرف العلة كذلك ، أي أن الإبدال أعم من الإعلال وأوسع ، فكل إعلال يقال له إبدال وليس كل إبدال يقال له إعلال (78) . وهذا ما جعله - أحياناً - يستعمل مصطلحي (الإبدال) و (الإعلال) في الموضوع نفسه (79) . وأما خلطه بين الإبدال . أي الإبدال بمعناه الواسع . والإبدال اللغوي فإن ابن السراج لم يكن بدعاً بين علماء العربية وإنما هو سائر على خطى من سبقه من الذين استعملوا الإبدال لكلا الاصطلاحين (80) . وقد يكون نهجه هذا . بشرح الإبدال بمعناه الواسع . السبب في عدم ذكر حدّ الإبدال ، بل افتتح هذا الباب بذكر الحروف التي يحدث فيها الإبدال لغير الإدغام ، وقال : إنها " أحد عشر حرفاً ، ثمانية منها من حروف الزوائد وثلاثة من غيرهن" (81) ، وهي :

" الهمزة والألف والياء والواو والتاء والذال والطاء والميم والجيم والهاء والنون " (82) .

ثم عقد باباً لكل حرف منها ، شارحاً فيه وموضحاً ما يحدث من إبدال في كل حرف على حدة ، محتجاً بشواهد من القرآن الكريم (83) ، فضلاً عن الشواهد الشعرية (84) ، والأمثلة المناسبة . ولكي لا تقع فيما وقع فيه ابن السراج ، من الخلط الذي ذكرناه آنفاً ، أرى أن نعرض نهجه في الإبدال بحسب أنواع الإبدال لا بحسب حروف الإبدال . كما فعل هو . فنقول :

أولاً : إن ما جاء من (إعلال بالقلب) نجده في أول باب الإبدال ، حيث بدأ بعرض موضوعات: (إبدال الهمزة) (85) و (إبدال الألف) (86) و (إبدال الياء) (87) و (إبدال الواو) (88) .

* ففي (إبدال الهمزة) ذكر أنها تبدل من ثلاثة أشياء :

أ . من الياء إذا كانت لاماً في : قَضَاء و سِقَاء ونحوه .

ب. من الواو في نحو : عَزَاءٌ وَعَدَاءٌ ، ومن الواو وهي عين الكلمة في : أدْوَرُ ، لانضمام الواو ، وتبدل من الواو . ايضاً . إذا اجتمعت واوان في أول كلمة ولم تكن الثانية مدة ، فالهمزة لازمة ، في نحو : وَاَصِلْ : أوَاَصِلْ ، ولم يقولوا : وَوَصِلْ .

ج. من الألف : تبدل الهمزة من الألف المنقلبة ومن الألف الزائدة إذا وقعت بعد ألف ، وذلك في : (فَاعِلٍ) إذا اعتلَّ (فَعَلَ) منه نحو : قَامَ فهو قَائِمٌ ، وبَاعَ فهو بَائِعٌ . لأن أصل قَامَ : قَوْمٌ ، وأصل بَاعَ : بَيْعٌ ، فأبدلت الواو والياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

وتبدل . كذلك . من الألف الزائدة إذا وقعت بعد الألف نحو ألف رسالة إذا جمعتها قلت : رَسَائِلٌ ، لأن الألف وقعت بعد ألف فهُزمت . وشبَّهوا ياء صحيفة و واو عجوز بألف رسالة ، فقالوا : صحائف وعجائز .

* وفي (إبدال الألف) ذكر أنها " تبدل من الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة" (89) . وعند ضربه أمثلة إبدالها . أي الألف . من الياء و الواو بدا واضحاً موضوع (الإعلال بالقلب) حتى انه استعمل مصطلح (الإعلال) في بعض تلك الأمثلة (90) . منها قوله : " فأما إبدالها من الياء ، فنحو : رَمَى يرمي و مَرَمَى ، انقلبت ألفاً لأنها متحركة وقبلها فتحة ، والمضارع يَرْمِي ، كذلك كل ما كان على فَعَلَ من ذوات الياء ، فمضارعه يَفْعَلُ . وكذلك فَعَلَ من ذوات الواو تقول : عَزَا والمضارع يَفْعُلُ نحو يَغْزُو" (91) .

وساق أمثلة أخرى في ابدال الألف من الواو ، منها قولك : قَالَ من قَوْلٍ ، وَخَافَ من خَوْفٍ ، وَطَالَ من طَوُّلٍ ، ففيها جميعها : قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (92) . وفي ابدال الألف من الهمزة اكتفى ابن السراج بالإشارة إلى أن هذا " قد ذكر في باب الهمزة" (93) .

وفي إبدال الألف من النون الخفيفة ، ذكر أنها " تُبدل في ثلاثة مواضع: من التنوين في الصرف في الاسم المنصوب نحو : " رأيت زيدا" إذا وقفت ، وفي قولك : " إضْرِبْ زيدا" إذا وقفت ، وتُبدل من النون في " إذا أتيتك" ، إذا وقفت قلت إذا" (94) .

* وفي (إبدال الياء) ذكر أنها " تُبدل من الواو والألف" (95) . وإبدالها من الواو أكثر ، منه قولهم : شَقِيْتُ وشَقِيَّ ، فإذا قالوا : يشقى قلبوها ألفاً لانفتاح ما قبلها (96) . ومن ابدالها من الواو أيضاً : الدُّنْيَا والعُلْيَا وهي من دَنَوْتُ وَعَلَوْتُ (97) . ومنه أيضاً : مِيزَانٌ ومِيقَاتٌ ، وهو من المِوزَنُ والمِوقَاتُ (98) . أما ابدال الياء من الألف فمنه : " حاحيتٌ وعاعيتٌ ، وبدلُك على أنها ليست فاعلتٌ قولهم :

الحِيَاءَ وَالْعِيَاءَ ... وتبدل من الألف في قولك : هذان رَجُلَانِ ثم تقول : رأيتُ رَجُلَيْنِ ومررتُ بِرَجُلَيْنِ . وتبدل من الألف في قِرطاس إذا صَغَرْتَ أو جَمَعْتَ تقول : قِرطاسٍ وقُرَيْطِيسٍ⁽⁹⁹⁾ .

* وفي (إبدال الواو) ذكر أنها " تُبدل من الياء إذا تمكّنت وانضمّ ما قبلها نحو : مُوقِنٌ ومُوسِرٌ . وتُبدل من الياء في النسب إذا نسبت إلى رحيّ ونَدَى ، نَدَوِيٌّ و رَحَوِيٌّ وإلى غِنِيٍّ غِنَوِيٌّ⁽¹⁰⁰⁾ . وذكر . أيضاً أنها " تُبدل من الألف إذا كانت ثانية زائدة في الجمع والتّصغير تقول : في ضارِبَةٍ ضَوْبَرِيَّةٍ فتجمع ضَوَارِب⁽¹⁰¹⁾ . وهي ، أي الواو ، تُبدل . أيضاً . من " همزة التّأنيث في النّسب والتّثنية والجمع ، تقول : نَأْفَتَانِ عَشْرَاوَانِ و امرأتَانِ نَفْسَاوَانِ وَأَيْنُقُ عَشْرَاتٍ ونِسَاءٌ نَفْسَاوَاتٍ ، وإذا نسبوا إلى وِرْقَاءٍ قالوا : وِرْقَاوِيٌّ ، وقالوا في النّسب إلى كِسَاءٍ كِسَاوِيٌّ⁽¹⁰²⁾ .

ثانياً : إن ما جاء من (إبدال صرفي) نجده في موضوعات :

(إبدال التّاء)⁽¹⁰³⁾ و (إبدال الدّال)⁽¹⁰⁴⁾ و (إبدال الطّاء)⁽¹⁰⁵⁾ ، وهو ما ندعوه بالإبدال في

صيغة (افْتَعَلَ).

* ففي (إبدال التّاء) ذكر ابن السراج أنها تبدل من الواو في مثل : اتَّعَدَ . يَتَّعِدُ فهم مُتَّعِدُونَ ، ومثل : اتَّزَنَ . يَتَّزِنُ فهم مُتَّزِنُونَ ، وهذا ابدال مطرّد ، ومنه . أيضاً . الإبدال في افْتَعَلَ من يَتَّسَ . اتَّأَسَ ، فهذا ابدال مطرّد كذلك⁽¹⁰⁶⁾ . أما الإبدال غير المطرّد فجعل منه قولهم : اتَّهَمَ من الوَهْمِ ، وأتَلَجَ و أولَجَ أكثر ، والتُّخَمَةُ من الوَخَامَةِ ... وغيرها⁽¹⁰⁷⁾ .

* وفي (إبدال الدّال) ، وهو ابدال في صيغة (افْتَعَلَ) كذلك ، قال : إن الدال " تُبدل في افْتَعَلَ وافْتَعَلْتُ ، تُبدل من التّاء ابدالاً مُطَرِّداً في هذا وذلك إذا كان قبل التّاء حرف مجهور ، زاي أو ذال ، تقول افْتَعَلَ من الرّيئة : اذْدَانَ اذْدِياناً ، ومن الزّرع اذْدَرَاعاً ، ومن الذّكر اذْدَكَرَ يذْدَكُرُ اذْدَكَاراً وهو مُذَكَّرٌ ، فهذه كثيرة ، ويقول قوم : اذْدَكَرَ يذْدَكِرُ وهي قليلة⁽¹⁰⁸⁾ .

* وفي (إبدال الطّاء) ، وهو . أيضاً . من الإبدال في صيغة (افْتَعَلَ) ، قال : " الطّاء تُبدل من التّاء في افْتَعَلَ إذا كان قبلها طاء أو ضاد ، وذلك قولهم : اظْطَلَمَ يظْطَلِمُ اظْطِلاماً وهو مُظْطَلِمٌ ، واطْطَجَعَ يظْطَجِعُ اظْطَجاعاً وهو مُظْطَجِعٌ⁽¹⁰⁹⁾ .

ثم ذكر أن في افْتَعَلَ من ظَلَمَ ثلاث لغات ، وهي⁽¹¹⁰⁾ :

اطْلَمَ و اظْلَمَ و اظْطَلَمَ ، وفي مُظْطَجِعَ لغتان ، هي⁽¹¹¹⁾ : مُظْطَجِعَ ومُضْجِعَ . ثم عاد . بعدها . ليكمل عرض موضوع (إبدال الطّاء) ليقرّ أنها : تبدل من تاء افْتَعَلَ إذا كان أول الكلمة صاداً أو طاء⁽¹¹²⁾ . فمثال ما كان أوله الصاد ، قولهم : مُصْطَبِرٌ وقد اصْطَبَرَ يَصْطَبِرُ اصْطَباراً .

ومثال ما كان أوله طاءً فمنه قولهم : اظْلَبَ يظْلِبُ اظْلاباً فهو مُظْلِبٌ .

منهج ابن السراج الصرفي في كتابه (الموجز في النحو)

ثالثاً : إن ما جاء من (إبدال لغوي) ، في باب الإبدال ، نجده في موضوعات : (إبدال الميم⁽¹¹³⁾) و (إبدال الجيم⁽¹¹⁴⁾) و (إبدال الهاء⁽¹¹⁵⁾) و (إبدال النون⁽¹¹⁶⁾) .

* ففي (إبدال الميم) ذكر ابن السراج أنها : تُبدل من النون الساكنة التي بعدها باء ، فيقال في عَمْبَر : عَمْبَر ، وفي شَنْبَاء⁽¹¹⁷⁾ : شَمْبَاء ... وغيرها⁽¹¹⁸⁾.

أما إبدال الميم من الواو في فَم فإنه شاذ لا يقاس عليه ، وأصله قُوَّة وجمعه أفَوَاه⁽¹¹⁹⁾.

* وفي (إبدال الجيم) ذكر أنها تُبدل مكان الياء المشددة في مثل قولهم : أبو عَلِج يريدون أبو عَلِيٍّ ، وقولهم : بالعَشِج يريدون بالعَشِيٍّ . وهي تُبدل من الياء المخففة وذلك ضعيف قليل ، نحو قولهم : حَجَّتِج يريدون حَجَّتِي⁽¹²⁰⁾ .

* وفي (إبدال الهاء) ذكر أنها تُبدل من الهمزة في نحو :

هَرَحْتُ يريدون أَرَحْتُ . وأنها تبدل من تاء التأنيث في الاسم في الوقف نحو : تَمَّرَةٌ وَطَلْحَةٌ وَقَائِمَةٌ⁽¹²¹⁾ .

* وفي (إبدال النون) ذكر أنهم " أبدلوا اللام من النون في حرف واحد قالوا : أُصَيَّلٌ في أُصَيَّلَانٌ"⁽¹²²⁾ .

تلك هي حروف الإبدال عرضناها مقسمة على أنواع الإبدال التي ذكرها ابن السراج ، وهو إن كان قد ذكر (الإعلال بالقلب) في هذا الباب . أي باب الإبدال . فإنه عقد باباً قائماً برأسه لكل نوع من نوعي الإعلال الآخرين ، وهما : (الإعلال بالحذف) و (الإعلال بالنقل والتحويل) . وهذا ما سنعرضه في الآتي :

3 (الحذف :

الباب الثالث من أبواب التصريف في (الموجز) هو (الحذف) ، والحذف نوع من أنواع الإعلال الثلاثة المعروفة ، كما ذكرنا آنفاً ، وهو أن تحذف أحد أحرف العلة الثلاثة من الكلمة : الألف والواو والياء ، لعلة صرفية . وعلل الحذف كثيرة غير أن ابن السراج جعلها في أمرين اثنين ، هما : الاستئصال وكثرة الاستعمال .

فما ذكره من أمثلة الحذف للاستئصال :

حذف الواو إذا كانت فاء الكلمة في نحو : وَعَدَ . يَعِدُ ، حيث حذفت الواو من المضارع (يُوعِدُ) لوقوعها بين ياء وكسره⁽¹²³⁾ . أي استنقلوا نطقها عند وقوعها هذا الموقع فحذفوها للتخفيف .
ومنه . أيضاً . حذف الياء في (مَيَّت) و (هَيَّيْن) ونحوهما ، فقالوا : هَيَّيْن و مَيَّت⁽¹²⁴⁾ ... وغيرها من أمثلة الحذف للتخفيف⁽¹²⁵⁾ .

أما الحذف لكثرة الاستعمال فمنه : ما ذكره ابن السراج من حذف الألف في الفعل الماضي المعتل في حالة الجزم بحرف جزم ، حيث قال : " ولم أبلُ هي من باليئتُ ، وحذفوا الألف لكثرة الاستعمال⁽¹²⁶⁾ .

4 (التَّحْوِيلُ وَالتَّنْقُلُ :

وهو ما يُسمى بـ (الإِعْلَالُ بِالتَّنْقُلِ) و (الإِعْلَالُ بِالتَّسْكِينِ) و (الإِعْلَالُ بِالتَّنْقُلِ وَالتَّسْكِينِ) . أما ابن السراج فسمّاه بـ (التَّحْوِيلِ وَالتَّنْقُلِ) ، وهو نقل حركة حرف العلة إلى الصحيح الساكن قبله⁽¹²⁷⁾ . وجعله . أي ابن السراج . على ضربين : " فَعَلٌ وَاسْمٌ جَارٍ عَلَى فَعَلٍ "⁽¹²⁸⁾ .

الضرب الأول : الإِعْلَالُ فِي الْفِعْلِ ، ومنه : ما حدث في " فَعَلَ مِمَّا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ إِذَا قَالُوا فَعَلْتُ . فَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ ، نُقِلَتْ إِلَى فَعَلْتُ نَحْوَ : قَالَ ثُمَّ تَقُولُ : قُلْتُ ، قَامَ وَفُئْتُ . وَإِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ نُقِلَ إِلَى فَعَلْتُ نَحْوَ بَعْتُ ، تُحَوَّلُ الضَّمَّةُ فِي فَعَلْتُ إِلَى الْفَاءِ وَالْكَسْرَةُ فِي فَعَلْتُ إِلَى الْفَاءِ أَيْضاً ، فَتَسْقُطُ الْيَاءُ وَالْوَاوُ لِسُكُونِهِمَا وَتَكُونُ مَا بَعْدَهُمَا⁽¹²⁹⁾ " . ومثل ذلك حدث في الأفعال : طَوَّلَ وَ حَوَّفَ وَهَيَّبَ ، تقول فيها : هَيْبْتُ وَخَفْتُ وَطَلْتُ ... الخ⁽¹³⁰⁾ .

وهذا النوع من الإِعْلَالِ لَا يَحْدُثُ فِي صِيغَةِ الْمَاضِي . مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ . حَسَبَ بِلِّ وَفِي صِيغَةِ الْمَضَارِعِ مِنْهَا كَذَلِكَ " فَإِذَا قُلْتَ يَفْعَلُ مِنْ قُلْتُ وَنَحْوَهُ أَلْزَمْتَهُ يَفْعَلُ ، فَقُلْتَ يَقُولُ وَكَانَ الْأَصْلُ : يَقُولُ ، فَحَوَّلْتَ الْحَرَكَةَ ، وَكَذَلِكَ أُبَيِّعُ كَانَ الْأَصْلُ : أُبَيْعُ ، فَقُلْتَ : أُبَيْعُ فَحَوَّلْتَ الْحَرَكَةَ⁽¹³¹⁾ " .

وهو . أي الإِعْلَالُ بِالتَّنْقُلِ . لَا يَحْدُثُ فِي الْمَجْرَدِ مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ فَقَطْ بَلْ هُوَ جَارٍ عَلَى الْمَزِيدِ مِنْهَا كَذَلِكَ ، وَهَذَا مَا أَقْرَهُ ابْنُ السَّرَاجِ بِقَوْلِهِ : " وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا الزَّوَائِدُ ، فَهِيَ عَلَى عِلَّتِهَا ، تَقُولُ : قَامَ ثُمَّ تَقُولُ : أَقَامَ أَقَمْتُ ، وَاسْتَقَامَ "⁽¹³²⁾ .

الضرب الثاني : الإِعْلَالُ فِي الْأَسْمَاءِ ، فَالْأَسْمَاءُ الْمُعْتَلَّةُ " وَهِيَ الْجَارِيَةُ عَلَى أَفْعَالِهَا ، تَعْتَلُّ كَاعْتِلَالِ الْأَفْعَالِ . فَأَمَّا فَاعِلٌ مِنْ قَامَ وَبَاعَ وَقَالَ : فَعَائِمٌ وَقَائِلٌ وَبَائِعٌ ، يُهْمَزُ . وَيَعْتَلُّ مَفْعُولٌ أَيْضاً ، فَتَقُولُ فِي بَيْعٍ مَبْتَعٌ وَفِي هَيْبٍ مَهَيْبٌ . وَكَانَ الْأَصْلُ مَبْيُوعٌ ، فَتَقُلْتَ الْحَرَكَةَ مِنَ الْيَاءِ إِلَى الْبَاءِ وَ

منهج ابن السراج الصرفي في كتابه (الموجز في النحو)

أبدلتها كسرة لتصح الياء ، فالنقى ساكنان ، فحذفت أحدهما . ونقول في مفعول من القول مقول ، وكان الأصل مقول فقالت الحركة واجتمع ساكنان فحذفت أحدهما⁽¹³³⁾ .

وهذا ليس حكراً على صيغتي : (فَاعِل) و (مَفْعُول) بل هو يجري على صيغ أخرى من صيغ الأسماء المشتقة . التي وسمها ابن السراج بـ (الأسماء الجارية على أفعالها) . منها⁽¹³⁴⁾ .

. مَفْعَل ، نحو : مَقَامٌ وَمَقَالٌ ، وقالوا أيضاً : مَخَافَةٌ وَمَنَارَةٌ .

. وَمَفْعِلٌ ، نحو : مَبِيضٌ وَمَسِيرٌ .

. وَمَفْعَلَةٌ ، نحو : مَشُورَةٌ وَمَعُونَةٌ .

وبعد أن ذكر . أي ابن السراج . مواضع اعلال الأسماء الجارية على أفعالها ، عاد ليوضح الحالات التي لا يحدث فيها الإعلال . في تلك الأسماء . معللاً ذلك تعليلاً علمياً دقيقاً ، وضارباً الأمثلة المؤكدة لما ذهب إليه⁽¹³⁵⁾ .

وهو ما لن نخوض فيه ، وذلك طلباً للاختصار وفراراً من الإطالة .

5 (الإِدْغَامُ :

بدأ ابن السراج باب الإدغام بذكر حروف المعجم مرتبة بحسب مخارجها ، حيث قال : " أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً . همزة ، ألف ، هاء ، عين ، حاء ، غين ، خاء ، قاف ، كاف ، ضاد ، جيم ، شين ، ياء ، راء ، لام ، نون ، طاء ، دال ، تاء ، صاد ، زاي ، سين ، ضاء ، ذال ، ثاء ، فاء ، باء ، ميم ، واو⁽¹³⁶⁾ " . ثم ذكر أنها " تكون خمسة وثلاثين فرعاً مستحسنة : النون الخفيفة ، وهمزة بين بين ، والصاد كالزاي ، والألف الممالة ، والشين كالجيم ، وألف التفتيح⁽¹³⁷⁾ " .

وبعد أن أحصى تلك الحروف راح يفصل القول في مخارجها وأصنافها ، فجعل مخارجها ستة عشر⁽¹³⁸⁾ ، وأقصاها مخرجاً : الهمزة والهاء والألف ، وهكذا إلى أن يصل إلى أقربها مخرجاً ، وهي التي تخرج ممّا بين الشفتين ، وهي : الباء والميم والواو⁽¹³⁹⁾ . ليذكر بعدها حرفاً ممّا سمّاه (الفرع المستحسنة) وهي : النون الخفيفة ، وجعل مخرجها من الخياشيم⁽¹⁴⁰⁾ .

أما أصنافها فجعلها " أحد عشر صنفاً : المنحرف ، المجهورة ، المهموسة ، الشديدي وهو على ضربين ، الرخوة ، المكرر ، المنحرف ، الشديدي الذي يخرج معه الصوت ، اللينة ، الهاوي ، المطبقة ، المفتحة⁽¹⁴¹⁾ . ثم ذكر تعداد الحروف في كل صنف منها ، وماهية تلك الحروف⁽¹⁴²⁾ .

منهج ابن السراج الصرفي في كتابه (الموجز في النحو)

وبعد أن ذكر . أي ابن السراج . حروف المعجم وبين مخرجها ، ووضّح أصنافها ، شرع يفصّل القول في (الإدغام) وأنواعه ، وضروبه ، وكيفية حدوثه ، والأحرف التي يحصل فيها الإدغام ... الخ⁽¹⁴³⁾.

ففي موضوع (إدغام الحرفين المتماثلين) ذكر ابن السراج أن الإدغام "يجيء في الكلام على نوعين : أحدهما ادغام حرف في حرف يتكرر ، والآخر ادغام حرف في حرف يقاربه"⁽¹⁴⁴⁾ . وتفصيل ذلك في الآتي :

* النوع الأول : (وهو إدغام حرف في حرف يتكرر) ويجيء على ضربين⁽¹⁴⁵⁾ :
أحدهما : أن يجتمع الحرفان في كلمة واحدة .
والآخر : أن يكونا في كلمتين منفصلتين .

. أما الضرب الأول . وهو ما كان في كلمة واحدة . فذكر ابن السراج أنه يكون في⁽¹⁴⁶⁾ :

1. الفعل الثلاثي الذي لا زيادة فيه ، فجميعه مدغم متى التقى حرفان في موضع واحد متحركان ، حُذفت الحركة وادغم أحدهما في الآخر ، وذلك نحو : سُرَّ وقرَّ ، الأصل : قرَّ وسُرَّ .

2. الأسماء على وزن الأفعال التي تُدغم ، أدغم لإِ فَعَلَ مثل : طَلَّلَ وشَرَّرَ . فإن كان المضاعف على مثال (فَعَلَ وفَعُلَ) ، لم يقع إدغاماً ، مثال ذلك : رجل ضفُّ الحال (أي رقيق الحال) ، والدليل على أن(ضَفَّ) على زنة فَعَلَ هو قولهم (الضَفُّ) في المصدر .

فإن لم يكن الاسم على مثال الفِعْل لم يقع الإدغام فيه .

3. ما جاء من التضعيف مما جاوز عدده ثلاثة أحرف ، وهو على ضربين :

(أ) ملحق : وهذا يظهر فيه التضعيف . أي لا يُدغم . نحو : مَهْدَدٌ و جَلْبَبَةٌ ، فمهددٌ ملحق بجَعْفَرٍ ، و جَلْبَبَةٌ ملحق بَدَحْرَجَةٍ .

(ب) غير ملحق : وهذا يُدغم ، وذلك نحو : اَحْمَارٌ و اَحْمَرٌ .

. وأما الضرب الثاني . وهو ما يقع في كلمتين منفصلتين . فذكر ابن السراج انه ينقسم قسمين ، هما⁽¹⁴⁷⁾ :

أ . ما يجوز في الإدغام : وأحسن ما يكون ذلك في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء ، إذا كانا منفصلين أن يتوالى خمسة أحرف متحركة فصاعداً ، نحو : جَعَلَ لَكَ وَفَعَلَ لبيد ، فهنا لك أن

منهج ابن السراج الصرفي في كتابه (الموجز في النحو)

تُدغم ولك ان تُبَيِّن ، ولك الإدغام . أيضاً . في كلّ حرفين منفصلين إلا أن يكون قبل الأوّل حرف ساكن ، فحينئذٍ لا يجوز الإدغام ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، إلا أن يكون الساكن الذي قبل الأوّل حرف مدّ نحو : رادّ ، وتموّد الثوب في المتصل ، والمنفصل نحو قولك : إنّ المال لك ، وهم يظلموني ، والبيان أحسن هنا .

ب . ما لا يجوز فيه الإدغام : لا يجوز الإدغام في نحو : وليّ يزيد وعدو وليد . وإن شئت اخفيت لأن التشديد يذهب المدّ ويلحقه بالصحيح ، لذلك جاز الإخفاء .

ولا يجوز الإدغام . أيضاً . إذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة ، لأن كل واحدة منهما لا تُدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك نحو قولك : ظلّموا واقداً و اظلمي ياسراً وبغزو واقدّ وهو قاضي ياسر .

ويرى ابن السراج أن الواو إذا كانت بعدها واو في كلمة واحدة لازمة ، أدغمت نحو : معزوّ وزنه مفعول .

وإذا جاءت في كلمتين منفصلتين أدغمت . كذلك . نحو : أخشي ياسراً أو اخشوا واقداً . وأدغمت . هنا . لأنهما ليستا بحرفي مدّ⁽¹⁴⁸⁾ . ويرى . أيضاً . أن الهمزتين ليس فيهما إدغام⁽¹⁴⁹⁾ .

* النوع الثاني : (وهو ادغام حرف في حرف يقاربه) ، وسمّاه ابن السراج أيضاً بـ(ادغام الحرفين المتقاربين⁽¹⁵⁰⁾) ، وجعله النوع الثاني من الإدغام ، ثم ذكر أن " هذا النوع على ضربين : أحدهما ما يُدغم كلُّ واحد من الحرفين في صاحبه ، والآخر ليس كذلك ، بل يُدغم أحد الحرفين ولا يُدغم الآخر في صاحبه⁽¹⁵¹⁾ " .

وعلى غير عادته فإن ابن السراج لم يفصل القول في كلّ ضرب على حدة . كما فعل في كل ما سبق . بل راح يتكلم على أحسن الإدغام وهو " أن يكون في حروف الفم وأبعد ما يكون من حروف الحلق⁽¹⁵²⁾ " ، وذكر أن " البيان في حروف الحلق أحسن⁽¹⁵³⁾ " ، وأن " ما قرب من الفم لا يدغم فيما قبله⁽¹⁵⁴⁾ " . ثم نبهنا الى ما سبق ذكره من أن مخارج الحروف ستة عشر مخرجاً ، وأنه سيذكر " جميع ذلك و ما يجوز و ما لا يجوز ، وما يحسن وما لا يحسن⁽¹⁵⁵⁾ " في ادغامها .

وشرع يفصل القول في ذلك⁽¹⁵⁶⁾ ، عارضاً ضوابط إدغام تلك الحروف ، ومقدماً الحجج والبراهين لما ذهب إليه ، وضارباً الأمثلة المناسبة التي توضّح كلّ ما يحتاج إلى توضيح من تلك الضوابط التي لا تخلو من صعوبة ولا تفتقر إلى غموض لدى الدارسين الذين وُضع كتاب (الموجز) لهم . وابن السراج إذ سلك سبيل الإيجاز عند ذكر إدغام جَلّ الحروف المتقاربة إلا انه خرج عنه عند حديثه عن (إدغام النون) و (إدغام لام المعرفة) حيث أطال فيهما وأسهب .

ففي إدغام النون ذكر الحروف التي تُدغم فيها النون ومتى تُدغم ومتى لا تُدغم ، ومتى تُدغم بَعْنَةً ، ومتى تُدغم بلا عُنَّة وغير ذلك⁽¹⁵⁷⁾ . منه قوله : " النون مع الراء : مَن رَأْسِدُ ، تدغم بَعْنَةً وبلا عُنَّة . وتُدغم في اللام : مَن لَكْ بَغْنَةً وغير عُنَّة⁽¹⁵⁸⁾ " .

ومنه . أيضاً . قوله : " و تكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً مخرجاً من الخياشيم نحو : مَن كَانَ وَمَن قَالَ ، وهو مع الراء واللام والياء والواو إذا أُدغمت بَعْنَةً ليس مخرجها من الخياشيم ، وهي مع حروف الحلق السِنَّة بَيِّنَةٌ⁽¹⁵⁹⁾ " .

أما ادغام لام التعريف أو كما سماها ابن السراج : (لام المعرفة) فذكر أنها " تُدغم في ثلاثة عشر حرفاً وهي : النون والتاء والدال والراء والصاد والطاء والزاي والسين والطاء والتاء والدال والضاد والشين⁽¹⁶⁰⁾ " .

فإذا كانت في غير لام المعرفة نحو : لام هَلْ وَقُلْ وَبَلْ ، فذكر أن الإدغام في بعضها (أحسن) وذلك نحو : هَلْ رَأَيْتَ⁽¹⁶¹⁾ ، ويكون " إدغام اللام في النون أقبح من جميع هذه الحروف⁽¹⁶²⁾ " ... وغير ذلك⁽¹⁶³⁾ .

وبعد أن فرغ من الحديث عن (إدغام الحرفين المتقاربين) ، راح يفصّل القول في (إدغام المخارج المتقاربة) ، ومما ذكره في ذلك : أن " الطاء والدال والتاء يُدغمن كلهن في الصاد والزاي والسين⁽¹⁶⁴⁾ " . وأن الطاء والدال والتاء تُدغم في الضاد والطاء والدال والتاء⁽¹⁶⁵⁾ . و " تُدغم الباء في الفاء : اذْهَبْ في تقول : اذْهَبْ⁽¹⁶⁶⁾ " ... وغير ذلك⁽¹⁶⁷⁾ .

ثم ذكر أن هناك حرفاً " لا تُدغم فيما قاربها وهي : الميم والراء والفاء والسين والهمزة والألف والواو والياء⁽¹⁶⁸⁾ " . وأن " الراء لا تُدغم في اللام والنون ويُدغمان فيها . ويُدغم الجيم في الشين⁽¹⁶⁹⁾ " .

ثم ختم باب الإدغام بذكر الحروف التي تُبدل بحروف أخرى من ذلك : إبدال السين زائياً نحو : يَسْدُلُ ثَوْبَهُ : يَزْدُلُ⁽¹⁷⁰⁾ . وإبدال السين صاداً في سَفْتُ يَقُولُونَ : صَفْتُ⁽¹⁷¹⁾ ... وغيرها⁽¹⁷²⁾ .

وبباب الإدغام نختمم ابن السراج كتابه (الموجز في النحو) . مدار بحثنا . وبختامه نختمم بحثنا هذا .

الخاتمة ونتائج البحث :

في ختام دراستنا لم يبقَ إلا أن نجلّم أهم ما توصل إليه بحثنا من نتائج ، وهي :

1. إنّ (الموجز في النحو) كتاب مختصر مهذب ، وهو . كغيره من كتب المختصرات . وُضع لأغراض تعليمية ، لذا جاء موجزاً واضحاً يسيراً من غير اسهاب أو تعقيد أو اطناب .

2. إن ابن السراج سار على منهج صرفي واضح المعالم ، امتاز بالدقة والتنظيم والاستقصاء ، مقتدياً بمن سبقه من علماء العربية ، وأخص بالذكر منهم : سيبويه الذي اعتمد . ابن السراج . على كتابه اعتماداً كبيراً .
3. إن ابن السراج قد تجلّى في (الموجز) إماماً صرفياً ممتازاً ، ويكفي أن نطلع على ما تناوله من أبواب صرفية مهمة ، ونرى كيفية عرضه لها وشرحه إيّاها حتى نفتتح بحقيقة ذلك .
4. إن ابن السراج لم يضع حدوداً أو تعريفات لجلّ الموضوعات الصرفية في كتابه ، بل انصب اهتمامه على عرض الموضوع ببسر واختصار ، وتوضيح الغامض من قواعده وضوابط صوغه ، مع سوق الشواهد وضرب الأمثلة المناسبة التي تدعم ما ذهب إليه .
5. هناك موضوعات وأبواب صرفية مهمة لم يجعلها ابن السراج من التصريف ، بل تناولها مع ما تناول من موضوعات نحوية ، أهمها : جمع التكسير والتصغير والنسب والمصادر وما اشتق منها ... وغيرها .
6. إن التصريف عند ابن السراج ينقسم أقساماً خمسة هي :
الزيادة ، والإبدال ، والحذف ، والتحويل والنقل ، والإدغام .
7. عرض ابن السراج (الإبدال) بمعناه الواسع ، وهذا جعله يخلط بين الإبدال الصرفي والإعلال والإبدال اللغوي .
8. الإعلال عند ابن السراج نوعان : إعلال بالحذف ، وإعلال بالتحويل والنقل . أما الإعلال بالقلب فقد جعله جزءاً من الإبدال .
9. إن موضوع (الإدغام) هو أطول الموضوعات الصرفية التي تناولها ابن السراج ، وأكثرها اسهاباً وتفصيلاً بل تعقيداً كذلك .
10. اهتم ابن السراج بالإدغام اهتماماً خاصاً ، حتى إنّه جعل " للإدغام فصلٌ يُفرد به " بحسب قوله في أول ذكره التصريف وأقسامه ، في كتابه قيد البحث .

هو امش البحث :

1. يُنظر في ترجمته :

الفهرست لابن النديم 94 . 95 ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي 80 . 81 ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي 187 ، ونزهة الألباء في طبقات الأدياء لابن الأنباري 249 ، ومعجم الأدياء لياقوت الحموي 197/18 . 201 ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي 145/3 . 149 ، ووفيات الأعيان لابن خلكان 339/4 . 340 ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي 44 .

2. تنظر مقدمة المحقق 5.

3. م . ن 6.

61. العَرَضَةُ: الاعتراض في السير من النشاط، وامرأة عَرَضَتْ: ضخمة قد ذهبت عَرَضاً من سمنها
ينظر: لسان العرب 110/10.
62. العَقَنْقَل: الكئيب العظيم المتداخل الرَّمْل. ينظر: لسان العرب 235/10.
63. الجَحَنْقَل: الغليظ، وهو أيضاً الغليظ الشفتين. ينظر: لسان العرب 82/3.
64. الحَبْنَطَى: الممتلئ غضباً أو بَطْنَةً. ينظر: لسان العرب 17/4.
65. السَّنْبَنَةُ: الدهر، الحِجَبَةُ. ينظر: لسان العرب 268/7.
66. التَّجْفَاف: الذي يوضع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب، أو هو آلة للحرب كالدرع للفارس والانسان.
ينظر: لسان العرب 163/3، ومنجد الطلاب 86.
67. التَّنْضُب: شجر ضخام ليس له ورق، أو هو شجر عيدانه بيض ضخمة وله شوك قصار. ينظر: لسان
العرب 278/14، ومنجد الطلاب 802.
68. القَرْدَد: المكان الغليظ المرتفع. ينظر: لسان العرب 61/12.
69. مَهْدَد: اسم امرأة. ينظر: لسان العرب 142/14.
70. الرَّمْدَد: المتناهي في الاحتراق والدقة، أو هو الرَّمَاد الدَّقِيق. ينظر: لسان العرب 222/6.
71. الخَدَب: الشيخ، والعظيم، أو هو الضخم من التَّعام، وقيل من كل شيء. ينظر: لسان العرب 24/5.
72. بُهْلُول: الضَّحَال. العزيز الجامع لكل خير. الحَيِّ الكَرِيم. ينظر: لسان العرب 170/2، ومختار الصحاح
67، ومنجد الطلاب 46.
73. الصَّمْحَمَح: من الرجال: الشديد المجتمع الألواح، وقيل: هو القصير، وقيل: الغليظ
القصير، وقيل: الأصلع، وقيل: المحلوق الرأس. ينظر: لسان العرب 280/8.
74. البَرْهْرَهة: من النساء: البيضاء، أو التارة التي تكاد تُرْعَد من الرطوبة، أو التي لها بريق من صفائها، أو هي
الرقيقة الجلد كأن الماء يجري فيها من التَّعمة. ينظر: لسان العرب 75/2.
75. ينظر: الموجز 148.
76. التعريفات 13.
77. جامع الدروس العربية 123/2.
78. ينظر: شذا العرف 135.
79. ينظر: الموجز 150 ، 155.
80. ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي 192.
81. الموجز 149.
82. م.ن 149.
83. ينظر: م.ن 149 ، 150 ، 151 ، 155.
84. ينظر: م.ن 158 ، 159.
85. ينظر: م.ن 149-150.
86. ينظر: م.ن 150-152.
87. ينظر: م.ن 152-155.
88. ينظر: م.ن 155-156.
89. م.ن 150.
90. ينظر: م.ن 150.

91. م. ن 150.
92. ينظر: م. ن 151-152.
93. م. ن 152.
94. م. ن 152.
95. م. ن 152.
96. ينظر : م. ن 152.
97. ينظر : م. ن 153.
98. ينظر: م. ن 153.
99. م. ن 154.
100. م. ن 155.
101. م. ن 156.
102. م. ن 156.
103. ينظر: م. ن 156.
104. ينظر: م. ن 157.
105. ينظر: م. ن 157-158.
106. ينظر: م. ن 156.
107. ينظر: م. ن 156.
108. م. ن 157.
109. م. ن 157.
110. ينظر: م. ن 157.
111. ينظر: م. ن 157.
112. ينظر: م. ن 157-158.
113. ينظر: م. ن 158.
114. ينظر: م. ن 159.
115. ينظر: م. ن 159.
116. ينظر: م. ن 159 - 160.
117. الشَّنْبَاء من الشَّنْب وهو: بياض الأسنان . ينظر: مختار الصحاح 348، ومنجد الطلاب 383.
118. ينظر: الموجز 158.
119. ينظر: م. ن 158.
120. ينظر : م. ن 159.
121. ينظر: م. ن 159.
122. م. ن 160.
123. ينظر: م. ن 160.
124. ينظر: م. ن 160.
125. ينظر: م. ن 161.
126. م. ن 160.

127. ينظر :عمدة الصرف 225.

128. الموجز 161.

129. م.ن 161.

130. ينظر:م.ن 161-162.

131. م.ن 161.

132. م.ن 162.

133. م.ن 163.

134. ينظر:م.ن 163-164.

135. ينظر: م.ن 164-165.

136. م.ن 165.

137. م.ن 166.

138. ينظر : م.ن 166.

139. ينظر :م.ن 166-167.

140. ينظر:م.ن 167.

141. م.ن 167.

142. ينظر :م.ن 167-168.

143. ينظر : م.ن 168-177.

144. م.ن 168.

145. ينظر :م.ن 168-171.

146. ينظر :م.ن 168-169.

147. ينظر :م.ن 170-171.

148. ينظر: م.ن 170-171.

149. ينظر :م.ن 171.

150. ينظر :م.ن 171.

151. م.ن 171.

152. م.ن 171.

153. م.ن 171.

154. م.ن 171.

155. م.ن 171.

156. ينظر : م.ن 171-177.

157. ينظر :م.ن 172-173.

158. م.ن 172.

159. م.ن 172.

160. م.ن 173.

161. ينظر :م.ن 173.

162. م.ن 174.

163. ينظر :م.ن 173-174.

164. م.ن 175.

165. ينظر :م.ن 175.

166. م.ن 176.

167. ينظر :م.ن 175-176.

168. م.ن 176.

169. م.ن 176.

170. ينظر : م.ن 176.

171. ينظر :م.ن 177.

172. ينظر :م.ن 176-177

مصادر البحث ومراجعته :

1. أخبار النحويين البصريين ، السّيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله . 368هـ) ، القاهرة ، 1955م.

2. الأصول في النحو ، ابن السّراج (أبو بكر محمد بن السّري النحوي البغدادي . 316هـ) ، تح : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ط3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1988م.

3. إنباه الرواة على أنباه النّحاة ، القفطي (جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف . 646هـ) ، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط1 ، المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت، 1424هـ / 2004 م .

4. الإنمّودج في النحو ، الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر . 538هـ) ، (ملحق بكتاب نزهة الطرف في علم الصرف) ، تح: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، 1401هـ / 1981م.

5. البسيط في علم الصرف ، الدكتور شرف الدين علي الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1989م.

6. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن . 911هـ) ، تح : محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط1 ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، 1384هـ / 1964م.

7. التعريفات ، السيد الشريف الجرجاني (أبو الحسن علي بن محمد بن علي . 816هـ) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1986م / 1406هـ .

8. جامع الدروس العربية ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت (ج:1 ط: 12 ، 1393 هـ / 1973 م ، ج:2 ط: 14 ، 1394 هـ / 1974 م ، ج: 3 ط: 11 ، 1392 هـ / 1972 م) .
9. الجمل في النحو ، الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق . 337 هـ) ، تح: ابن أبي شنب ، مطبعة كلنسك ، باريس ، 1957م.
10. الخصائص ، ابن جنّي (أبو الفتح عثمان بن جنّي . 392 هـ) ، تح: محمد علي النجار ، ط4، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990م.
11. شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ أحمد الحماوي ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد، بلا تاريخ .
12. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل . 769 هـ (تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط14، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، مطبعة السعادة بمصر ، 1384 هـ / 1964م.
13. شرح الحدود النحوية ، الفاكهي (عبد الله بن أحمد بن علي . 972 هـ) ، تح : الدكتور زكي فهمي الألوسي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، 1988م.
14. الصرف العربي صياغة جديدة ، الدكتور عبد الجواد حسين البابا والدكتور زين كامل الخويسكي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1408 هـ / 1988م.
15. الصرف الواضح ، عبد الجبار علوان النايلة ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1408 هـ / 1988م.
16. طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن . 379 هـ) ، تح : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر ، 1973م.
17. عمدة الصرف ، كمال ابراهيم ، ط2 ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1376 هـ / 1957م.
18. الفهرست ، ابن النديم (أبو الفرج محمد بن اسحاق . 385 هـ) ، تح : محمد أحمد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، بلا تاريخ.
19. الكتاب (كتاب سيبويه) ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . 180 هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة (ج:2 ط: 3 ، 1427 هـ / 2006 م ، ج: 3 ط: 5 ، 1430 هـ / 2009 م).

20. لسان العرب ، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم . 711 هـ) ، طبعة جديدة منقحة ، ط4 ، دار صادر ، بيروت ، 2005م.
21. محاضرات في علم الصرف ، الدكتور علي جابر المنصوري وعلاء الدين هاشم الخفاجي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، 1989م.
22. مختار الصحاح ، الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر . 666 هـ) ، دار الكتاب الحديث ، الكويت ، 1407 هـ / 1987م .
23. معجم الأدباء (المعروف بإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، ياقوت الحموي (أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله . 626 هـ) ، مطبعة دار المأمون ، مصر ، 1936م.
24. المقرّب ، ابن عصفور (علي بن مؤمن . 669 هـ) ، تح : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، ط1 ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1392 هـ / 1972م.
25. منجد الطلاب ، فؤاد افرام البستاني ، ط8 ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1966م.
26. المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، عبد الصبور شاهين ، بيروت ، 1980م.
27. المهدّب في علم التصريف ، الدكتور هاشم طه شلاش والدكتور صلاح مهدي الفرطوسي والدكتور عبد الجليل عبيد حسين ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، 1989م.
28. الموجز في النحو ، ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري النحوي البغدادي . 316 هـ) ، تح : مصطفى الشّومي وبن سالم دامرجي ، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر ، بيروت . لبنان ، 1965م/1384 هـ .
29. نزهة الألباء في طبقات الأديباء ، أبو البركات بن الأنباري (عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن أبي سعيد . 577 هـ) ، تح : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، بلا تاريخ .
30. التّسب ، الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد ، مكتبة الكليات الأزهرية في القاهرة ، مطبعة الفجالة الجديدة ، 1408 هـ / 1988م.
31. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر . 681 هـ) ، تح : إحسان عباس ، دار صادر ، دار الثقافة ، بيروت . لبنان ، (1968 . 1972م).

منهج ابن السراج الصرفي في كتابه (الموجز في النحو)
~~مؤلفه: ابن السراج~~